ومن النظرة الأولى يتضح أن الأبعاد الأربعة تنطوي على توازنين:

الأول: توازن بين صالح الفرد وصالح المجتمع:

وهذا التوازن يهدف إلى عدم السماح بطغيان صالح المجتمع على صالح الفرد، فالفرد في ظل الشريعة الإسلامية مكفول له حرية السعي وجني ثمار سعيه، ولا يجوز للمجتمع أن يحرم الفرد من ناتج سعيه ولا يضع العقبات في طريق سعي الأفراد، وفي ذات الوقت لا يجوز للفرد تملك مقدرات المجتمع مثل الطرق والمرافق والخدمات العامة التي تم إنشاؤها من أموال الأفراد على الشيوع، كما لا يجوز للفرد أن يتملك مصادر المياه وبصفة عامة لا يجوز للفرد بل ويمنع من تملك كل ما من شأنه تمكينه في التحكم في مجموع الأفراد أو أغلبهم.

ومن المهام الأساسية لأي حاكم الحفاظ على التوازن بين صالح الفرد وصالح المجتمع، ومنوط به التدخل بصلاحياته وسلطاته لإعادة هذا التوازن إذا ما أفتقد.

إذن فالضمانة الثانية لاستمرار وتطبيق نظرية المعاملات في الإسلام هي سلطة وحكمة الحاكم، ومسئوليته في الحفاظ على التوازن بين صالح الفرد وصالح المجتمع.

الثاني: توازن بين صالح الفرد في حياته الدنيا وصالحه في الآخرة

هذا التوازن بين قوتين داخل الإنسان الواحد هو توازن ذاتي لذلك فضمان استمراره منوط بالفرد ذاته، لذلك يعتمد التطبيق في نظرية المعاملات في الإسلام على تدعيم وترسيخ إيمان الفرد بربه، وأنه سبحانه وتعالى مالك النعم بيده أن

يعطى وبيده أن يمنع[1] فالفرد خلال حياته الدنيا يعيش وينعم بناتج سعيه في إطار من الحل والحرمة ابتغاء مرضاة الله؛ بل يؤدي طواعية نوافل زيادة عما فرضه الله عليه من واجبات لينال ثواب الحياة الآخرة، وأن تربية الضمير في الفرد باعتباره الحارس المقيم داخل الفرد يضمن استمرار التوازن بين صالح الفرد في الدنيا وصالحه في الآخرة.

إذن فالضمانة الثالثة لاستمرار تطبيق نظرية المعاملات في الإسلام هو الضمير اليقظ داخل الفرد يحرضه على الخير ويصده عن الشر، ويتلاقى ذلك مع موجبات تطبيق نظرية المعاملات في الإسلام.

ونظراً لأهمية الضمير اليقظ لدى الفرد بعامة، وفي مجال التطبيق اليومي لأركان نظرية المعاملات في الإسلام ومفردات منهاجها بخاصة، فقد عمد الإسلام إلى إيقاظ هذا الضمير، والمحافظة على استمرارية هذه اليقظة بوضع المقاييس التي يحتكم إليها الفرد في الحكم على ما يصادفه في حياته اليومية من أمور تتعلق بمعاملاته مع الله، أو مع الأفراد أو حتى نفسه.

فالشريعة الإسلامية عالجت منذ فرضها الله سبحانه وتعالى كل أحوال الفرد، منذ خلقه جنيناً في رحم أمه؛ بل وقبل ذلك، وحتى مماته، بل وبعد ذلك وبهذه الخاصية فما جاء في الشريعة الإسلامية من قواعد هي المقياس الذي يمكن للفرد الحكم بموجبه على ما يعرض له من تصرفات.

وإذا ما عالجنا التوازن بين صالح الفرد في حياته الدنيا وحياته الآخرة في

---

(١) سورة آل عمران الآية رقم ٢٦ ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾